



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

حقوق الإنسان من منظور إسلامي ..

نستطيع أن نستشف
من خلال المقارنة في
الإعلانات الإقليمية
لحقوق الإنسان أن
معظم القضايا موضع
الخلافا والاجتهاد
لدى العالم الإسلامي
كانت حصرا على حرية
العقيدة، المساواة
والديمقراطية ..

■ اليوم، لم تعد قضية حقوق الإنسان تصنف ضمن طائفة خصوصيات المجتمعات، بل هي تعدت ذلك حيث أصبحت تدخل ضمن سياق العالمية، وأستطيع القول إن حقوق الإنسان تعد أحد محركات العلاقات الدولية بين الأمم، إذا ما اعتبرنا أنها ذات صلة وثيقة بالمنظمات الأممية، ندرك أن المنظمات الأممية وحركات التحرر الوطني والشركات العملاقة والشركات (متعددة الجنسية) وعابرة للقارات، لا تقل شأنًا في تأخيرها المباشر في تطور العلاقات الدولية..

وفي ضوء ذلك تعمد كثير من الأنظمة السياسية إحداث تغيير ربما يكون راديكالياً أو عابراً في بنيتها السياسية أو الاجتماعية أو الحقوقية تماشياً مع لجان تقصي حريات الإنسان وحقوقه في الوطن العربي، وما يهنا هو ذلك الجانب المعني بحقوق الإنسان، إذ زاد التركيز عليه مع المتغيرات العالمية الجديدة وما صاحبها من عولمة وتقدم تكنولوجي ألقى كثيراً من الحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن بعينه، ولا غرو حينما نقول إن حقوق الإنسان أضحت جزءاً من القانون الدولي بوجود أكثر من 100 معاهدة واتفاقية وعهد دولي صادقت عليه معظم دول العالم..

وتعد الحرب العالمية الأولى نقطة الانطلاقة نحو تطور فكرة إنشاء حكومة عالمية، بدخول أمريكا واليابان على ساحة التأثير في السياسات الدولية، وازدياد المسائل المرتبطة بدراسة هذه السياسات تنوعاً وتشابكاً، فأنشئت عصبة الأمم، لتكون مجالاً خصياً للمنهج القانوني - الأخلاقي في علاقات الفاعلين الدوليين..

كما لا ننسى ما تركته سياسات ألمانيا النازية في الثلاثينيات من آثار مدمرة على نفوس جيرائها، جعلت الباحثين والمنشغلين بهموم الإنسان وكرامته أن يلتفتوا لضرورة وضع استراتيجيات جادة لكبح جماح الدول ذات النفوذ الكبير والتي تتخذ من حجم سكانها وكبر مساحتها ذريعة للتوسع على حساب حقوق أناس آخرين يتمتعون بكافة الأهلية والأحقية بحياة كريمة..

ولكن، هل نستطيع القول إن حقوق الإنسان في الوطن العربي حقوق دخيلة، وأنه يستوجب مقاومتها كيما تضيع هويتنا العربية الخالصة بالذوبان في المفاهيم الغربية ؟!

إنه للإجابة عن هذا التساؤل، يفترض بنا أولاً أن نقرأ حقوق الإنسان من منظور إسلامي، ونربطها بالمواثيق والبيانات التي صدرت تماشياً مع القانون الإلهي.. فمنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والجدل دائر بين العالم الإسلامي حول مدى تطابق مبادئ الإعلان من عدمه مع المبادئ الإسلامية للدين الإسلامي، وقد وصلت (المغالاة) بالبعض إلى حد تكفير حقوق الإنسان وموابقته، ساعدها في ذلك الاعتقاد بأن حقوق الإنسان ما هي إلا (ذريعة) للتدخل في شؤون البلاد العربية وفرض الدول الاستعمارية هيمنتها الإمبريالية والفكرية على دول الهدف..

إنه بالعودة إلى أصل الشريعة الإسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية)، نجد أن الإنسان قد حظي بمنزلة رفيعة في خلقه وتكوينه، وقد كرم الله بني آدم في أمور

عديدة، حيث يقول الله في محكم تنزيله: (ولقد كرمنا بني آدم) الإسراء:70، (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم). (وعلم آدم الأسماء كلها) البقرة:31، (علم الإنسان ما لم يعلم).. وقد ذكر القرآن كلمة (العقل) زهاء 50 مرة..

كما عكست النظرة الإسلامية أهمية التلازم بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، إذ حق الفرد يتضمن حق الجماعة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (المؤمنون في توادهم وتراحمهم كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحوى والسهر).

ويضع الإسلام قواعد أساسية لتنظيم حقوق الإنسان وواجباته وممارساته لحرياته العامة، وفي ورقة أعدها الأستاذ محمد عبدالملك المتوكل، أستاذ كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة صنعاء يرى الآتي :

- إن كل شيء في الإسلام مباح، ما خلا ما حرم بنص من الكتاب أو السنة.

- الالتزام بالمصلحة العامة عند التقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع..

(وحيثما تكون المصلحة العامة، يكون شرع الله)، فإن جادل المرء مثلاً، كان عليه أن يجادل بالحسنى.

- حدود حرية الفرد وحقه تقف - أيضاً - عند حدود وحق فرد آخر، فلا يجوز أن يخل فرد بحرية وحق أفراد آخرين (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام).

- أن يستخدم الإنسان عقله، باعتبار العقل المرجعية الأولى في محاكمة النقل..

- الشورى، والتي تعتبر الإسلام منهجاً للسلوك وفلسفة في الحكم، قال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) الشورى: 38.

.. إن الحديث عن اعتراف الإسلام بالإنسان كأصل في حقوق الإنسان، حديث يطول شرحه.. وما يعيننا في هذا السياق المتواضع التأكيد على أن الإسلام أول نظام كلي أقام نظام الدين كله استجابةً لهذا الاعتراف وتجسيده على أرض الواقع، وليس جمعيات حقوق الإنسان (المعاصرة)!

ولأن الثقافة الإسلامية ثقافة لها ما يميزها من ثوابت وقيم، نلاحظ تضاربا كبيرا بين مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ذلك بدأ الطعن في (عالمية) حقوق الإنسان يأخذ مواقف متباينة بين رافض ومتحفظ وآخر مؤيد..

فالشيخ محمد الغزالي مثلاً يرى: (أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم أو قرار صادر عن سلطة محلية أو منظمة دولية، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها)..

ونستطيع أن نستشف من خلال المقارنة في الإعلانات الإقليمية لحقوق الإنسان أن معظم القضايا موضع الخلاف والاجتهاد لدى العالم الإسلامي كانت حصراً على حرية العقيدة، المساواة والديمقراطية.. ■